

المؤسسة الدينية في الإسلام: القرويين نموذجا



سعيد بن سعيد العلوي
باحث مغربي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

المؤسسة الدينية في الإسلام: القرويين نموذجا⁽¹⁾

(1) ألفت هذه الورقة في ندوة: «المؤسسة الدينية في الإسلام... أي دور؟» المنعقدة بتونس يومي 29 و30 نونبر 2014. تنسيق بسام الجمل. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

الملخص:

قامت جامعة القرويين، منذ نشأتها وعلى امتداد قرون عدّة، بجملة الأدوار التي قامت بها مثيلاتها في العالم العربي الإسلامي. اختلفت تلك الأدوار بين العمل السياسي (تأكيد البيعة-تأييد القرارات السياسية الكبرى أو الاعتراض عليها، مقاومة الاستعمار، العمل على إمداد كلّ من الدولة والمجتمع برجال التعليم والقضاء والإدارة...). غير أنّ الملاحظ هو أنّ القرويين أخذت تتخلّى -تباعاً- عن مختلف هذه الوظائف والمهامّ نتيجة التطوّر الحاصل في بنيّتي كلّ من الدولة والمجتمع. هذا الواقع يحمل على التساؤل على النحو التالي: هل لا يزال في إمكان المؤسسة الدينية أن تقوم بدور فاعل في الزمن الحالي (زمن بداية التحوّل الشامل) أم إنّ الوقت يستوجب التحاقها بمتحف التاريخ؟

مهيد:

غني عن البيان أنّ مفهوم المؤسسة يحيل على أدبيات علم الاجتماع (الأسرة مؤسسة اجتماعية، المقولة مؤسسة اقتصادية، الكنيسة مؤسسة دينية... الخ). بيد أنّ الملاحظ هو أنّ مفهوم «المؤسسة الاجتماعية» خاصة لا يخلو من اضطراب، بل ومن غموض في بعض الأحيان أو إنّ ذلك ما توحى به قراءة إميل دوركهايم وكذا أحاديث بعض تلامذته. فصعوبات الحديث عن المؤسسة الدينية (وهي في نهاية الأمر تتصل بالمؤسسة الاجتماعية بصلات قوية، إن لم تكن في العمق إحدى تجلياتها) على سبيل المثال، هو ما عبر عنه بعض أتباع العالم الفرنسي الكبير الذي يقترن الميلاد الفعلي لعلم الاجتماع بأبحاثه وتحديداً تلك التي تتعلق منها بالتدين وبالأشكال الأولية للحياة الدينية. ذلك ما نجد صدق له في الأبحاث العديدة التي أنجزتها السوسيولوجيا الكولونيلية في المغرب مثلاً. والواقع أنّ المؤسسة، بحسبانها بنية اجتماعية متماسكة، منتظمة ذاتياً ومتميزة عما عداها من البنيات الأخرى، وكذا مختلفة عنها في طرق اشتغالها (وتلك هي المعاني التي نجد من صاحب «قواعد المنهج في علم الاجتماع» إلحاحاً عليها). إنّ المؤسسة، متى أخذناها في هذا المعنى، فنحن نجدها تنطبق على المجتمع الغربي وبنيته مثلما ترتبط أوثق الارتباط بالتاريخ الخاص بالمجتمعات الأوروبية في حين أنّها تبدو عاجزة (أو أقل نجاعة على الأقل) حين النظر إلى المجتمعات الأخرى والمجتمعات العربية من ضمنها. وبالتالي فإنّ «إجرائية المفهوم» تطرح مشكلات فعلية حين النظر إلى «المؤسسة الدينية في العالم العربي».

نعلم كذلك أنّ صاحب «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» لا يتحدث - على غرار دوركهايم - عن مؤسسات صورية مستقلة عن الأفراد أو إنّها تعلق عليهم إذ إنّها تتصل بالتمثلات الجماعية وإنّما يعمد (وفاءً لما يقره من وجود أنماط ذهنية أو مثالية عالية) إلى القول بوجود سلطات عليا في توافق مع الأنماط المثالية أو الذهنية المشار إليها. وحيث إنّ السلطات العليا تلك تكون لها صفة النموذج الذهني العالي فهي لا تمت بصلة إلى الجغرافية ولا إلى التاريخ. وفي هذا المعنى فإنّ الدين يكون في جوهره سلطة عليا في حال من الاستقلال والتميز عن السلطات الأخرى. وعلى غرار تلك السلطات أيضاً فإنّ السلطة الدينية تستمد، بدورها، مشروعيتها من ذاتها، مثلما تقوم بإنتاج الرموز الخاصة بها في حال من التمايز والاستقلال. خارجاً عن الخوض في مسألة إجرائية أو عدم إجرائية النظرية الفيبرية بالنسبة إلى النظر في المؤسسات الدينية في الإسلام تحديداً، (من حيث إنّها كذلك وليس من جهة أنّها «سلطة» أو نمط مثالي أعلى) فنحن نجد أنّ المقاربة الفيبرية (شأنها في ذلك شأن النظرية الدوركهايمية) لا تسعفنا بما يمكن الاطمئنان إليه في موضوعنا هذا (فهم طبيعة عمل المؤسسات الدينية ودورها في الإسلام). وعلى العكس من ذلك تبدو النظرية الوظيفية أكثر ما تكون مناسبة (وبالتالي ناجعة) في فهم المؤسسة الدينية في الإسلام وإدراك طبيعة العمل الذي تقوم به، ومن ثم فنحن نستلهمها في معالجة موضوع حديثنا.

لا ترجع أهمية المسجد، في المدينة الإسلامية، إلى كونه المؤسسة الدينية التي يمارس فيها المسلمون شعيرة الصلاة فحسب، كما أنها لا ترجع إلى المسجد باعتباره - أحياناً كثيرة - مكاناً للتدريس وتلقي المعرفة الدينية ونشرها أيضاً، وإنما مصدر الأهمية في المسجد داخل المجتمع الإسلامي تكمن في جملة الوظائف التي يقوم بها المسجد، وهي وظائف عديدة متنوعة، تتجاوز الصلاة والتدريس إلى وظائف تتصل بجوانب أخرى من التنظيم الاجتماعي للمدينة الإسلامية (مثل القضاء، والتحكيم، والمشاورات السياسية، والبت في أمور السلم والحرب ...).

مؤسسة القرويين، تاريخاً، وتنظيماً، وتأثيراً في كل من الوجودين الاجتماعي والسياسي في المغرب نموذج قوي لما يكون في وسع المقاربة الوظيفية أن تسعنا به في إدراك طبيعة وجود المؤسسة الدينية في الإسلام ومغزاها وكيفية النظر إليها. تسعنا في فهم المؤسسة من حيث رمزيتها وحمولتها الوجدانية وعمقها في الوعي الثقافي الجماعي من جهة أولى، ومن حيث تمثل الصعوبات التي تتعلق بالمستقبل: صعوبات المؤسسة الدينية في الإسلام وإشكالاتها وإمكاناتها وحدودها وهذا من جهة ثانية. ومن جهة ثالثة، فإن من شأن القرويين، اعتباراً لما لا تزال تتوافر عليه من إمكانات في تنظيم الحقل الديني في المغرب بل وربما في الإسهام في تنظيم الحقل الديني خارجه كذلك، فإن من شأن المقاربة الوظيفية هذه أن تسعنا في النظر إلى المؤسسة الدينية في الوجود الاجتماعي في المدينة الإسلامية في المستقبل المنظور، وذلك أحد الأهداف التي تروم هذه الورقة بلوغها.

1 - مؤسسة القرويين: تاريخاً وبنيةً ووظائف.

تم بناء مسجد القرويين (في صيغته الأولى) سنة 859/245. نقرأ في كتاب علي ابن أبي زرع «الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس».

ما يلي: «أتى وفد القيروان إلى إدريس رضي الله عنه في جمع كثير بعيالهم وأولادهم، فأنزلهم حوله بعدوة القرويين، وكانت فيهم امرأة مباركة سالحة اسمها فاطمة وتكنى أم البنين بنت محمد الفهري القيرواني (...). فتوفي زوجها وأختها فورثت منهما مالاً جسيماً حلالاً طيباً ليس فيه شبهة، لم يتغير ببيع ولا شراء فأرادت أن تصرفه في وجوه البر وأعمال الخير فعزمت على بناء مسجد تجد ثوابه في الآخرة»¹. ولعل واحدة من أهم إفادات هذا النص هي أن تأسيس القرويين قد جاء بمبادرة أهلية (كما نقول في عبارتنا اليوم) بمعنى أنه لم يكن للدولة دور ما في عمل التأسيس خلافاً لما كان عليه بالنسبة إلى الجامعتين الأخريين العنيدتين: الأزهر، والزيوتونة. ذلك أن الأولى قد أنشئت في عهد الفاطميين في مصر لغرض معلوم وهو

1 علي بن أبي زرع الفاسي - الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. تحقيق عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية، 1999، الصفحة 68

خدمة الدعوة الشيعية من خلال مؤسسة علمية تسخر لها الوسائل الضرورية لذلك. يؤكد هذا المعنى السعي الذي سيبدله الأيوبيون من أجل طمس معالم الخلافة الفاطمية والعمل على إرساء الأيديولوجية المعارضة، ممثلة في المذهب السني وتوجهاته. كما أنّ الجامعة التونسية العظيمة قد أنشئت من قبل الدولة الأموية على يد عبيد الله بن الحبحاب والي هشام بن عبد الملك في تونس. وقد نفي من بعض الروايات أنّ عبيد الله هذا كان متعصباً للمذهب الإباضي أشد التعصب عاملاً على إذاعته، ولعله قد جعل من التدريس في الزيتونة سبيلاً إلى ذلك. على أنّ خلو جامع (ثم جامعة) القرويين من توجيه مذهبي مباشر من قبل الدولة لا يعني أنّ الدولة في المغرب الأقصى كانت منصرفة عن هذه المؤسسة انصرافاً كلياً. فأولاً نجد أنّ كل الدول التي تعاقبت على حكم المغرب قد أولت الجامع الأعظم في فاس عناية كبيرة تجلت في مختلف أشكال التوسعة والتنافس في إحداث الزخارف وثرينات الإنارة، ولم يكن الأمر يخلو من استقدام من الأندلس للصناع المهرة وكذا للمنقوشات والمزخرفات. وثانياً نجد أنّ الدول التي تعاقبت على الحكم في المغرب ظلت ترى في القرويين مصدرًا لإعداد العلماء وكذا إمداد البلد بالكتبة والقضاة والعدول والوعاظ. وثالثاً ظل شأن القرويين في تعظيم في الحياة الروحية لمدينة فاس، خاصة في الأطوار التي كانت فيها المدينة التي أسسها إدريس الثاني عاصمة للدولة - كما هو الشأن في عهد المرينيين ومنذ قدوم العلويين حتى نهاية العقد الأول من القرن العشرين (أي منذ انتقال حاضرة الدولة إلى الرباط مع توقيع عقد الحماية في سنة 1912).

منذ العهد العلوي وخاصة بدءاً من حكم السلطان محمد بن عبد الله (محمد الثالث) ظهر من الدولة في المغرب ما يصح اعتباره إدراج مؤسسة القرويين ضمن الاختيارات الدينية للدولة. الحق أنّ ما سلكه محمد الثالث تحديداً يعتبر مثالا ساطعاً على ذلك، على ما حاولت إظهاره في دراسة قديمة لي². ومع حلول الاستعمار الفرنسي في المغرب نجد من الدولة في المغرب إدراكاً لوجوب إدخال جملة من الإصلاحات على مؤسسة القرويين: من حيث البرامج، والمناهج، ومن حيث النظام التعليمي ذاته، بل من حيث نظام الانتساب إلى سلك الدراسة (التسجيل في سلك الدراسة، تسليم شهادات توافق كل سلك من أسلاك الدراسة التي يقطعها الطالب، وتوافر بنية إدارية قبل ذلك-الأمر الذي كان مفقوداً). كان الطالب يلتحق من الشيوخ الذين حضر دروسهم، مدداً زمنية تتفاوت بين الأسابيع القليلة والسنوات الطوال، إجازته. ربما كان الأمر في تلك الجلسات العلمية مقتصرًا على شرح كتاب واحد (الموطأ، أو بعض من صحيح البخاري، أو لامية الأفعال - وهذا على سبيل المثال لا الحصر) غير أنّ الإجازة تعني الحصول من الشيخ، بموجب السلطة العلمية التي يمتلك، على اعتراف بقدرات علمية في هذا الفن أو ذلك. نحن نصف تلك الدروس بالجلسات لأنها لم تكن مقصورة على طلبة العلم فقط، بل إنّ حضورها كان يتنوع بين أهل الحرف والأعيان والتجار. لذلك فنحن نجد عالمًا ومفكرًا نابهاً هو محمد بن الحسن الحجوي يكتب في فهرسته «ومن المعلوم أنّ عوام

2 سعيد بنسعيد العلوي - نصيحة الأمة وإرادة الوحدة: محمد الثالث واختياراته المذهبية. مجلة الاجتهاد (العدد العشرون) صيف 1993 (الصفحات 85-95).

فاس أحسن فكراً وأجود تصوراً وأتم ذكاءً من بعض علماء بقية المغرب لوجود نبراس عظيم يستضيئون به وهو معهد القرويين»³. هذه الحركة الإصلاحية الشاملة الأولى التي شهدتها مؤسسة القرويين في الفترة المعاصرة هي ما أطلق عليه نعت «النظام» (فكان المنتسبون إلى القرويين يميزون به عهد النظام وما قبله). ويهدف إكساب ذلك التنظيم كياناً إدارياً (كان مفتقداً من قبل، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه) وتنظيماً علمياً جديداً أنشأ السلطان يوسف بن الحسن الأول هيئة علمية-إدارية عليا أطلق عليها اسم «المجلس التحسيني»⁴.

سيعرف المجلس التحسيني هذا تطوراً كبيراً وذلك بصدور قانون تنظيمي شامل لمؤسسة القرويين، لا شك أنه الأول في تاريخ المؤسسة العتيدة، من جهتي الشكل والمضمون. فأولاً سيرتب المدرسون في طبقات (=أصناف) ثلاث تحدد فيها الرواتب القارة، وهذا شيء يحدث للمرة الأولى فقد كان الأساتذة يتوصلون بصلات سنوية وربما بمنح تصرف لهم من موارد الأوقاف. وثانياً ستحدد الأقسام التعليمية الثلاثة (القسم الابتدائي، القسم الثانوي، القسم النهائي)- كما ستعين قوائم المواد الواجب توافرها في كل طور من الأطوار المذكورة، وكذا نظام الامتحانات في نهاية كل سنة دراسية. وثالثاً سيظهر للمرة الأولى تقنين ترتب بموجبه الوظائف في الأسلاك الدينية بالشهادات المحصل عليها فلا يمكن أن يسند منصب القضاء أو يرشح للالتحاق بسلك التدريس في القرويين إلا من اجتاز بنجاح امتحانات الطور الأخير من الأطوار الدراسية الثلاثة. وحيث إن بعض طلبة القرويين قد قاموا بحركات احتجاجية ضد «الظهير البربري» (مايو 1930)، كما بدا من بعض الأساتذة مساندة لأولئك الطلبة فإن سلطة الحماية - في عمل الضغط والهيمنة على السلطان - استطاعت أن تفرض باباً في الظهير المنظم للقرويين خصص فيه فصل يتعلق بأحكام «تأديب المدرسين والموظفين الدينيين»، وفصل آخر «في تأديب الطلبة»⁵.

من هذه اللوحة التاريخية الموجزة التي عرفتها جامعة القرويين، منذ تأسيسها الأول حتى ثلاثينات القرن الماضي (بل حتى استرجاع المغرب لاستقلاله)، يصح القول إجمالاً إن المؤسسة الدينية العتيدة في المغرب عرفت مسيرة منطلقها الأول الاستقلال التام عن الدولة من حيث نظام الدراسة فيها ووضع المنتسبين إليها مستمعين (طلاباً مواظبين وجمهوراً من المهتمين تخلو تركيبته من الانسجام) وأساتذة مدرسين (منتظمين بدورهم أو غير منتظمين) لكي تسير نحو الخضوع لمنطق الدول وإرادتها. كما أن العلاقة (الدولة - القرويين) عرفت أحوالاً متغايرة من التوافق والتناظر من جانب أول، ومن سعي الدولة إلى إحكام القبضة على المؤسسة حيناً إلى عدم إيلائها كبير اهتمام لتكون شأناً من شؤون «المجتمع المدني»، وهذا من جانب ثان. هذه ملاحظة عامة أولى تتصل بالجواهر يتعين أخذها بعين الاعتبار حين النظر إلى مؤسسة القرويين بنيةً وتاريخاً.

3 محمد الحجوي - مختصر العروة الوثقى. في: سعيد بن سعيد العلوي - الفكر الإصلاحي في المغرب المعاصر. دار المدار الإسلامي، 2007، بيروت الصفحة 77 وما بعدها.

4 عبد الرحمن بن زيدان - الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة. المطبعة الاقتصادية، 1937، الرباط - الصفحة 153

5 المرجع السابق. الصفحة 159 وما بعدها.

يتعين علينا، في تنبيهات عامة قصيرة، أن نعدد أهم الأدوار التي كانت مؤسسة القرويين تقوم بها وبعبارة أخرى أن ننظر إليها من حيث المنحى الوظيفي الذي درجت على القيام به في تاريخ المغرب.

1- في رحاب القرويين، مسجدًا جامعيًا وجامعةً تضم العلماء والمدرسين، كانت تتم مباركة البيعة لسلطان المغرب، وتلك المباركة تكتسي أهمية قصوى عندما يكون الأمر متعلقًا بوجود شخصين أو أكثر يريد كل منهما أن يكون له اعتبار السلطان الشرعي لبلاد المغرب. نعلم أن البيعة للسلطان الجديد (خاصة في الفترات التاريخية التي كانت فيها مدينة فاس هي قاعدة الدولة في المغرب) كانت تتخذ أشكالًا مختلفة، بمعنى أنها تستوجب مبايعة الفئات الاجتماعية الأكثر تأثيرًا ودلالة في بنية المدينة الإسلامية وتراتبها في التقليد المغربي. كانت تشمل بيعة الأعيان، والشرفاء (المنتمون إلى آل البيت)، والعلماء، وكبار التجار والحرفيين (في أشخاص ممثليهم)، وقد تشمل قادة الجيش حينًا قليلًا.

2- قبل اتخاذ القرارات السياسية الكبرى كان سلطان المغرب يتوجه (في الغالب) بالخطاب إلى علماء المغرب برسالة يستفتيهم فيها في الرأي الواجب الأخذ به. من ذلك مثلاً استفتاء السلطان محمد الرابع فيما إذا كان من الأنسب قبول توقيع عقد الصلح مع إسبانيا وقبول دفع مبالغ مالية عالية في مقابل الجلاء عن مدينة تطوان، أم أن الواجب شرعًا إعلان الجهاد والدخول في مغامرة حرب لا قبل للمغرب بها. وقبول توقيع عقد الصلح مع الإسباني المحتل (في السياق الذي ذكرنا) يعني اللجوء إلى فرض ضرائب جديدة على الأمة - وإذا كانت فئة من العلماء (وخصوصًا منها الفئة القليلة التي كانت على صلة بالدولة) تبيح ذلك باسم الضرورة التي تبيح المحظور فإن السواد الأعظم من العلماء لم يكن يرى في ذلك سوى قرض مكس لا يجيزه الشرع ومن ثم فهم لا يرون حلا آخر من أجل استرجاع المدينة المحتلة سوى الجهاد (ولو كانت أسبابه وشروطه متعذرة). ومن تلك الاستشارات التي سعى فيها السكان إلى التماس رأي العلماء، السؤال الذي وجهه الحسن الأول المتعلق بما إذا كان من المقبول أو المرفوض من جهة الشرع بيع مواد غذائية وغيرها لدول من أوروبا الغربية هي ضمناً، وربما صراحة، في حال عداء للإسلام⁶.

لا مغالاة في الاستنتاج، استنادًا إلى الفقرتين أعلاه، أن المؤسسة الدينية في المغرب كانت تقوم بوظيفة سياسية ما دامت تقوم بعمل الدعم (وربما الاعتراض أحيانًا-ضرورة) السياسي تارة، وبوظيفة الاستشارة الشرعية، السياسية في عمقها، تارة أخرى. وفي الحالين فإن هنالك إقرارًا بقدرة المؤسسة الدينية على

6 أنظر

.marocain nationalism du sociales et culturelles origines les -Laroui Abdellah

سعيد بنسعيد العلوي - الاجتهاد والتحديث (دراسة في أصول الفكر السلفي في المغرب)- الطبعة الثانية. مطبعة النجاح الجديدة، 2001، الدار البيضاء.

الإسهام في اتخاذ القرار السياسي وهذا من جهة، والتماساً منها للمساندة السياسية أو، على الأقل، ضمان حيادها وهذا من جهة أخرى.

الوعي العميق بالوظيفة السياسية للمؤسسة الدينية في المغرب، وللقرويين خاصة، هو ما وعاه الاستعمار الفرنسي في المغرب وعياً تاماً. يتجلى ذلك، في صورة أولى، في العناية الفائقة التي أولتها الإثنولوجيا الفرنسية للمؤسسات الدينية في المغرب (وللقرويين بصفة أخص) وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر في الجهد الذي واكب العمل الميداني والعلمي النظري تمهيداً للاحتلال العسكري للمغرب وبسط نفوذ الحماية. ويظهر، في صورة ثانية، على نحو ما عرضنا له أعلاه من القوانين الزجرية التي صاحبت القانون الأعلى (= الظهير) المنظم للقرويين إثر الحركة الاحتجاجية التي أعقبت صدور ما عرف بـ «الظهير البربري». ونلمس ذلك، في صورة ثالثة، في الأزمة التي أعقبت إبعاد الملك محمد الخامس وأسرتة إلى المنفى وفرض «ملك» كان خلواً من الشرعية والمساندة الشعبية معاً. لقد بذلت الحماية الفرنسية على المغرب جهوداً غير قليلة من أجل تسخير العلماء في العملية - ومن الطبيعي أنها قد صادفت قبولاً وموافقة من بعض العلماء ومن رؤساء الطرق خاصة مما لا يتسع المجال للخوض فيه.

3- للوظيفة السياسية للمؤسسة الدينية في المغرب قبل الاستقلال نظير آخر ليس يقل أهمية، بل ربما كان أكثر تغلغلاً وتأثيراً ونقصد به مجمل الأدوار الاجتماعية التي كانت مؤسسة القرويين تقوم بها. ربما وجب التنبيه أنّ السوسولوجيا الكولونيالية قد قدرت حق التقدير طبيعة الوظيفة الاجتماعية للقرويين ومغزاها، ومن خلالها للمؤسسة الدينية عامة، ومن ثم فإنّ تلك الدراسات (شأنها شأن الدراسات الكولونيالية عامة) تظل ذات قيمة معرفية عالية في فهم تلك الوظيفة⁷. وعلى العموم فلسنا نحسب أنّ الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة الدينية في الإسلام عامة في حاجة إلى مزيد بيان وتفصيل.

4- الوظيفة الثالثة، من بين الوظائف الأساسية التي ظلت القرويين تقوم بها في المغرب حتى عشية استعادة الاستقلال السياسي، هي ما يصح نعته بوظيفة تكوين مختلف فئات الأطر وأصنافها الضرورية لعمل كل من الدولة والمجتمع. وفي عبارة أخرى فإنّ مؤسسة القرويين لم تكن معهداً عالياً لتكوين العلماء والقضاة والعدول وإعدادهم فحسب، بل إنّها كانت، عملياً، المجال شبه الوحيد لتكوين المساعدين الإداريين الصغار وكذا الوعاظ والموكل إليهم أمر الإرشاد الديني.

7 Jacques Berque - Ulémas, fondateurs et insurgés.

2 - مؤسسة القرويين في عهد الاستقلال

جابهت المغرب غداة الاستقلال (شأنها في ذلك شأن البلدان التي رزحت تحت نير الاستعمار) مشكلة إمداد البلاد بما يلزم من الأطر الضرورية لبناء دولة الاستقلال في مختلف مناحي الحياة والإدارية والاجتماعية والتعليمية - فضلاً عن الحاجة إلى الأطباء والمهندسين ورجال الإدارة والاقتصاد، وإن فقد كان إعداد الأطر، في مختلف هذه المجالات، أحد المهام المستعجلة التي لا تحتمل التأويل. لهذه الغاية، أساساً، تمّ إحداث الجامعة المغربية العصرية الأولى (جامعة محمد الخامس في الرباط) سنة 1957، ثمّ إحداث مجموعة من المدارس العليا لتكوين الأساتذة، وأخرى لتكوين القضاة، ومعاهد غيرها لإعداد الأطر المتوسطة والصغرى في مختلف الميادين. وإذا كان كل هذا محمّوداً بالنسبة إلى بناء دولة الاستقلال، وكان قد تم بالفعل إمداد البلاد بما كانت في حاجة إليه بل وبما يزيد عن حاجياتها بكثير، فإنّه قد كان، من جهة أخرى، ذا انعكاسات سلبية على الجامعة العتيقة. ذلك أنّ القرويين لم تعد المجال الوحيد (أو يكاد يكون كذلك) لإمداد البلاد بما تكون في حاجة إليه من العاملين في سلك المخزن (= التسمية التقليدية للدولة في المغرب قبل الاستقلال)، بل أصبحت المعاهد والمدارس العليا المشار إليها (فضلاً عن كليتي الحقوق والآداب) تقوم بذلك على نحو لا نقول عنه إنّ الجامعة العتيقة لا تحسنه فحسب، بل نسجل أنها قد غدت عاجزة كلياً عن مسايرة التطور العلمي والتقني في عمل تكوين الأطر الضرورية لعمل الدولة ولسير المجتمع أيضاً. لا، بل الحق أن نقول أيضاً إنّ القرويين ستجد في «دار الحديث الحسنية» التي أنشأها الملك الحسن الثاني في ستينات القرن الماضي منافساً قوياً في مجال تكوين المتخصصين في العلوم الشرعية وإعدادهم، وبالتالي فئة العلماء أنفسهم-أي ما ظل طيلة تاريخ القرويين يشكل مصدر فخرها منذ أول أمرها، بل أحد أسباب وجودها ذاته.

يمكن القول، إجمالاً، إنّ دولة الاستقلال في المغرب جعلت القرويين - في مدة وجيزة- تفقد واحدة من أهم الوظائف التي ظلت محددة لهويتها في تاريخ المغرب: إمداد الدول بالأطر المتوسطة والعليا من جانب، وتكوين العلماء وتأطيرهم من جانب آخر.

على أنّ الأمر لم يكن، في دولة الاستقلال في المغرب، مقتصرًا على إفراغ القرويين من الوظيفة العلمية فحسب، بل إنه قد جاوز ذلك ليكون إفقاد القرويين جانباً آخر من جوانب القوة والنفوذ: الوظيفة السياسية، على نحو ما أشرنا إليه أعلاه. فأولاً تمّ إقرار منصب ولي العهد في المغرب بصفة رسمية ونهائية، ولم تعد هنالك (من الناحية العملية) حاجة إلى إقرار وموافقة من قبل العلماء، ولا عاد في إمكان العلماء أن ينصروا مدعيًا لولاية العهد على آخر بما أنّ الدستور المغربي قد شرع لولاية العهد فحسم في الأمر بصفة نهائية. نعم، ظل للعلماء حضور في عملية مبايعة الملك الجديد (بعد وفاة سلفه)، فهم يحضرون في المراسيم ويمهرون - ممثلين في هيئة عليا - البيعة بتوقعاتهم، غير أنّ ذلك كله يكتسي صفة المباركة والحضور

الرمزي فقط ما دام التشريع المغربي المعاصر قد حسم في الأمر كما أسلفنا القول. لقد اكتسبت المؤسسة الملكية قوة اعتبارية جديدة وهذا من جهة أولى، كما أنّ الدستور قد أكسب الدولة في المغرب سمات الدولة الحديثة وثالثاً، وهذه تتصل بسابقتها بأسباب قوية، فإنّ الدستور قد عوض استشارات الأعيان والعلماء... بالاستشارة الشعبية المباشرة عن طريق الاستفتاء.

إذا كان الشأن على نحو ما رأينا في الجوانب التي تتصل بالوظيفتين العلمية والسياسية، وكان في التحول الاجتماعي في المغرب بعد الاستقلال ما أحدث نظاماً جديداً من الرموز والعلاقات والاعتبارات الاجتماعية بالتالي فمن الطبيعي أن يكون لذلك كله انعكاس سلبي على ما ظلت القرويين محافظة عليه من إشعاع روحي ونفوذ يتصل بالحياة الاجتماعية.

لست أريد أن أتحدث عن القرويين، في عهد الاستقلال، من حيث الأرقام والمعطيات الإحصائية فهي سهلة متوافرة (وهي تنشي بالضعف سواء من حيث أعداد التلاميذ والطلبة المنتسبين إليها) ولا من حيث الأساتذة المدرسون بيد أنني أود التنبيه إلى أمرين اثنين:

أولهما أنّ الظهيراً قد صدر في مستهل ستينات القرن المنصرم يلحق القرويين بوزارة التعليم بصفة نهائية وهذا من جهة أولى كما أنّ الظهير نفسه، وهذا من جهة ثانية، يميز بين طور التعليم الثانوي بسلكيه الأول والثاني، كما يقر معادلة الشهادات التي تسلمها مؤسسة القرويين في كلا الطورين للشهادات المتحصل عليها في التعليم العمومي المغربي.

ثاني الأمرين هو أنّ الظهير المشار إليه قد حصر التعليم العالي في القرويين في ثلاثة كليات: كلية الشريعة، كلية أصول الدين، كلية اللغة العربية (كانت دار الحديث الحسنية، وهي كما أسلفنا القول مؤسسة من مؤسسات التكوين الجامعي، تابعة من الناحية الإدارية للقصر الملكي). لاشك أنّ المشرع قد سعى إلى أن تكون لكل واحدة من الكليات الثلاث هوية متميزة في مجالات العلوم التي تقوم بدراساتها لكن واقع الحال يشي بغير ذلك. إنّ النظر الفاحص في طبيعة التعليم الذي يتلقاه المنتسبون إلى تلك المعاهد العليا يحملنا على الحكم بالفشل والقصور عن بلوغ الغايات التي كان المشرع يتوخاها. ذلك أنّ كلية اللغة العربية لا تمتلك، فيما هو باد للعيان، الكفاءات العلمية والمهارات المهنية التي تمكنها من مضاهاة ما يتوافر لطلاب شعب اللغة العربية وآدابها في كليات الآداب (مناهج، وانفتاحاً على العلوم اللسانية وعلى مناهج العلوم الإنسانية)، فبالأحرى تجاوزتها والتفوق عليها في مجالات الدرس اللغوي العربي. أمّا كلية أصول الدين فلا نحسب أنّها تمتلك من القدرات ما يجعلها متفوقة على ما يحصل الطالب في قسم الفلسفة (وإن كان كذلك من حيث كم المعارف التي يحصل عليها في مجال المعرفة بعلم الكلام في المدرسة الأشعرية تخصيصاً). الحق أنّ كل أشكال المقارنة بين التكوين الذي يتم في شعب الفلسفة وبين ما يحصل عليه من تكوين الطالب في كلية

أصول الدين تكون مجففة في حق الطالب المنتسب إلى الكلية الأخيرة في الموضوعات التي تتصل بعلم الكلام (المنطق، الفلسفة تاريخاً ومناهج...). وأمّا الشأن في كلية الشريعة فيختلف من جهة المعرفة بالأحكام الشرعية وحدها دون التكوين القانوني في عمومها. والحق كذلك أنّ الطالب في كلية الحقوق ليس يعرَى كلية من المعرفة الشرعية القانونية التي تتيحها كليات الشريعة، إذ أنّ هنالك مواد قانونية في كليات الحقوق في المغرب تمكن من الحصول على المعرفة القانونية للأحكام الشرعية (فضلاً عن الإمكانيات التي يتيحها في التكوين المعهد العالي للقضاء، والمعهد المذكور مؤسسة تتبع لوزارة العدل من الناحية الإدارية غير أنّها، من حيث المقررات والمناهج، وبالتالي من جهة تكوين وإعداد القضاة تتصل بالجامعة العصرية).

3 - مؤسسة القرويين والمستقبل

إذا كانت كليات اللغة العربية، وأصول الدين، والشريعة (وهي كما رأينا تابعة لجامعة القرويين، بل إنّ الجامعة هي مجموع ذلك فحسب منذ صور الظهير المنظم لها غداة استقلال المغرب) تقبل الاندماج في كليات الحقوق (بالنسبة إلى كلية الشريعة)، وكانت كلتا أصول الدين واللغة العربية قابلتين بدورهما للاندماج في كليات الآداب. ثم إذا كانت البنية العلمية في الكليات الثلاث التابعة لجامعة القرويين (في الصورة الراهنة للجامعة العتيقة) عاجزة عن امتلاك صفة الهوية المميزة عن الجامعات التي تتيح تكويناً مماثلاً، بل وكانت - للأسباب الموضوعية التي ذكرنا - عاجزة عن مجاراة الجامعة العصرية في مجالات التكوين التي تتيحها الكليات الثلاث التابعة لها (فبالأحرى منافستها والتفوق عليها). إذا كان كذلك فإنّ التساؤل عن وظيفة الجامعة العتيقة، وكذلك المغزى من استمرارها في الوجود على الصورة التي هي عليها اليوم، يكون تساؤلاً مشروعاً. وإذا ما أضفنا إلى ما أوردناه من تنبيهات بشأن صورة الكليات الثلاث التي تشكل لحمة القرويين وواقعها ومادتها ما وقفنا عليه من واقع فقدان الجامعة الأولى في العالم (من حيث تاريخ النشأة) لكل الوظائف التاريخية التي ظلت تحققها قروناً عديدة متصلة من تاريخ المغرب، فإنّه يصح القول إنّ القرويين تقف اليوم عند مفترق الطرق: فإمّا دخول إلى المتحف، وإمّا إعادة نظر شاملة في الوظيفة والمعنى.

عندما يرتبط التاريخ الثقافي وكذا الحياة الروحية لأمة من الأمم بمؤسسة علمية عتيقة (على النحو الذي يجد الدارس فيه أنّ الأمر كذلك بالنسبة إلى الصلة بين القرويين وبين المغرب) فإنّه يكون من العبث الحكم على تلك المؤسسة العلمية، في أحوال العسر، بأنّها قد آلت إلى زوال. وإذا صح القول إنّ الصدمات والعراقيل تعترض مسار الأمم القوية العريقة بل إنّ الصعوبات قد تكون بمثابة التنبيه والحافز الجديدين دون أن تكون عامل إفناء، فإنّ القول يصح في حق القرويين مع الاختلافات الموجودة بين الدول والمؤسسات من الأصناف المختلفة. ومغزى كلامنا هذا أنّ القرويين، إذا كانت من جهة الرمز الفاعل والذاكرة الوجدانية للمغرب تملك (زمناً محدوداً) أن تقاوم تهديد الفناء فإنّها تستدعي إعادة النظر الشاملة في البنية والوظيفة معاً.

لا يعني تخلي القرويين عن الوظائف التي رأينا أنّها كانت تقوم بها، أنّ زمانها قد ولى وأنه لم يعد لها مكان تحت الشمس. إنه يعني فقط أنّ على المؤسسة الدينية العتيقة أن تبذل على نحو جديد، بروح جديدة، خارج كل تلك المهام التي لم تعد لها (بما في ذلك مهام التكوين التي لا تزال كليات الشريعة واللغة العربية وأصول الدين تنتسب بالقيام بها - ضدًا على منطق الواقع ومنطق التطور العلمي).

نرى أنّ تقديم تصور عام، متكامل ومنسجم، لما يمكن أن تكون عليه مؤسسة القرويين في المستقبل المنظور يستوجب تفكيرًا جماعيًا مسؤولًا تتضافر فيه جهود علماء الدين ورجال التربية والتكوين فضلًا عن أرباب الفكر الفسيح ورجال الدولة. بيد أنّنا نجيز لأنفسنا - في خطاطة موجزة أو في إطار عام للتفكير أن نسهم بموجز اقتراح نقدمه في خطاطته العامة في الفقرة الموالية.

الشق الأول من الاقتراح يقضي باعتبار القرويين مؤسسة دينية علميًا يتم فيها الإعداد والتكوين في طورين. طور أول يستهدف تكوين أئمة المساجد، ورجال الإرشاد الديني ونسائه من الدرجة الثانية. تتوج الدراسة في هذا الطور بشهادة جامعية تعادل شهادة الإجازة. طور ثان عال يشمل بدوره مرحلتين اثنتين: مرحلة أولى تستهدف الدراسة فيها إعداد خطباء الجمعة، ورجال الإفتاء ونسائه وتكوينهم من الدرجة الأولى وتتوج الدراسة بشهادة تعادل درجة الماستر. مرحلة ثانية تستهدف إعداد فئة العلماء وتكوينهم (أو كبار العلماء) يكون فيه التكوين على غرار ما يتم في الجامعات بغية الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الدينية.

● يكون الالتحاق بمختلف مراحل الدراسة وأطوارها المشار إليها إثر النجاح في اختبارات مباريات ولوج أسلاك الدراسة ويتقاضى الطلبة منحة-راتبًا شهريًا يعتبرون بموجبه ملتحقين بسلك الوظيفة العمومية بصفة متدربين يتم ترسيمهم في وظائفهم (أو عدم الترسيم) تبعًا للنجاح في اختبارات نظرية وميدانية تتحدد بموجب تشريع قانوني. كما أنّ قانونًا تشريعيًا يحدد نظام الدراسة (برامج ومناهج ولغات...).

● نقول في عبارة جامعة، إنّ التكوين في مؤسسة القرويين يغدو تكوينًا يستهدف إعداد نخب قادرة على الاستجابة للمعايير التي تقتضيها الوظيفة الجديدة التي يراد للقرويين أن تقوم بها. من ذلك اعتبار إجادة لغة واحدة من اللغات الحية (على الأقل) شرطًا أساسيًا في الانتساب إلى المؤسسة طالبًا وشرطًا ضروريًا في المرحلة الثانية من الطور الثاني). ومن ذلك الجمع في التكوين بين المعرفة الدينية الشرعية وبين المعارف العامة والاطلاع على درس المنهجية المعاصرة في العلوم الإنسانية. ومن ذلك أيضًا المزوجة في التكوين بين الإعداد النظري وبين التدريبات الميدانية، والأخذ بمبدأ التكوين المستمر.

لا سبيل إلى إسهام القرويين في مقتضيات الحياة المعاصرة، وفي ضوء مستلزمات اللحظة التاريخية التي نحن بصدد اجتيازها إلا متى أدركت المؤسسة الدينية العتيدة ضرورة المراجعة الشاملة لوظيفة المؤسسة العتيدة وأهميتها في الوجود المعاصر على نحو تستطيع أن تكون بموجبه مجالاً لا لحفظ المعرفة الدينية، وإنما أولاً وأساساً سبيلاً إلى تطوير تلك المعرفة والرفع بها إلى مستوى عال ليست عاجزة عن الطموح إليه متى صرف الجهد الضروري لذلك.

بين المراجعة الشاملة للوظائف والأهداف ومنهجية التكوين وبين الاندثار والفناء، لا سبيل إلى الخروج من أحد حالين لا أرى اختياراً ثالثاً. فإما اعتراف بالفشل والقصور (وذلك حال القرويين في صورتها الحالية)، وإما انتفاض وإقرار بوجود المراجعة الشاملة للوظيفة والمعنى.

مراجع:

- سعيد بنسعيد العلوي - الاجتهاد والتحديث (دراسة في أصول الفكر السلفي في المغرب)- الطبعة الثانية. مطبعة النجاح الجديدة، 2001، الدار البيضاء.
- سعيد بنسعيد العلوي - نصيحة الأمة وإرادة الوحدة: محمد الثالث واختياراته المذهبية. مجلة الاجتهاد (العدد العشرون) صيف 1993 (الصفحات 85-95).
- عبد الرحمن بن زيدان - الدرر الفاخرة بمآثر الملوك العلويين بفاس الزاهرة. المطبعة الاقتصادية، 1937، الرباط - الصفحة 153
- علي بن أبي زرع الفاسي - الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. تحقيق عبد الوهاب بن منصور. المطبعة الملكية، 1999، الصفحة 68
- محمد الحجوي - مختصر العروة الوثقى. في: سعيد بنسعيد العلوي - الفكر الإصلاحي في المغرب المعاصر. دار المدار الإسلامي، 2007، بيروت الصفحة 77 وما بعدها.
- Abdellah Laroui- les origines culturelles et sociales du nationalism marocain.
- Jacques Berque - Ulémas, fondateurs et insurgés.

MominounWithoutBorders



Mominoun



@ Mominoun_sm



مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والبحوث
www.mominoun.com

الرباط - أكادال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com